الاسرائيلية لم تهدأ أو تغفل عن مضمون مقترحاته، خصوصاً فيما يتعلق بمسالتي عودة اللاجئين وضم النقب الى المناطق العربية. فبالنسبة للمسالة الاولى، اي حق اللاجئين في العودة، فقد حددت الحكومة الاسرائيلية موقفها من هذا الأمر في وقت سابق، وذلك اثناء ردها على الاقتراح الخاص الذي تسلمته من الوسيط الدولي بهذا الشأن. ففي الكتاب الموجه من وزير خارجية حكومة اسرائيل المؤقتة الى الوسيط، بتاريخ اول آب (اغسطس) ١٩٤٨، جاء أن اسرائيل لا تستطيع قبول عودة اللاجئين الى المناطق الخاضعة لسلطتها، «لاعتبارات أساسية ماسة بأمنها مباشرة نتيجة للحرب الحالية، ومتصلة باستقرار الاوضاع بعد عقد الصلح مستقبلاً... وإن أي اجراء يتخذ لعودة هؤلاء اللاجئين الى بلادهم لمجرد اعتبارات انسانية من غير مراعاة الاعتبارات العسكرية والاقتصادية، يعتبر خطأ ولا يحقق الغرض المقصود منه، ويؤدي الى زيادة الاضطرابات الحالية سوءاً...»(٦٠).

فمن الناحية العسكرية، تدعي اسرائيل «ان عودة العديد من آلاف العرب المشردين اليها، اثناء الهدنة الثانية، من شأنه ان يؤثر تاثيراً خطيراً على حقوقها ومركزها، ويؤدي الى تخفيف الكثير من العبء الواقع على الدول [العربية] بسبب مشكلة اللاجئين. وفضلاً عن ذلك فهذه العودة تكون عائقاً خطيراً في وجه المجهود الحربي واستعداد اسرائيل للحرب». أما من الناحية السياسية، فتخالف اسرائيل، في كتابها المذكور، رأي الوسيط الدولي الذي يعتبر أن مشكلة اللاجئين اصبحت من الأسباب الرئيسية للنزاع، مدعية ان «السبب الرئيسي... يرجع الى رفض الجامعة العربية الاعتراف باسرائيل اعترافاً قانونياً وواقعياً. وما الهجرة الشاملة للعرب والآلام التي تعرضوا لها الا نتيجة لهذا السبب». كذلك، تطرح اسرائيل «الاعتبار الاقتصادي» في كتابها، مدعية ان «عودة اللاجئين ستثير مشكلة اقتصادية يستعصي حلها. والصعوبات الخاصة حول تهيئة مساكن وايجاد اماكن عمل لهم يعتاشون منها، لا يمكن التغلب عليها تقريباً». اما حل هذه المشكلة في نظرها، فسيتحقق «عندما تكون الدول العربية مستعدة لعقد معاهدة صلح معها... وبعد اعتبار [مشكلة اللاجئين] احد عناصر التسوية العامة، مع مراعاة طلب [اسرائيل] الخاص بتعويضها على الأضرار التي اصابتها نتيجة الحرب»(٦١).

وقد اتخذت اسرائيل هذا الموقف التعسفي الرافض لحق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم، في وقت مبكر جداً لم يكن فيه مصير الحرب او حتى نتائجها النهائية معروفين بعد. وانطلاقاً من هذا الموقف، تجاهلت، فيما بعد، القرارات الدولية المتعلقة بحقوق الفلسطينيين في العودة.

المطالبة بضم النقب الى اسرائيل: كانت توصية برنادوت حول وجوب ضم صحراء النقب الى العرب، من اكثر التوصيات التي أثارت قلق اسرائيل. فقد بذل الزعماء الصهيونيون، جهوداً كبيرة، قبيل صدور قرار التقسيم، للتأثير على الدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة، ودفعها للموافقة على ضم منطقة النقب الى الدولة اليهودية في هذا القرار. على أي حال، لم تكن مخالفة مضمون قرار التقسيم هي التي أثارت استياء